

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) على جودة التقارير المالية بالأردن

* ا.د. يسرى منيف ** أحمد مصطفى بدران العلي

*. أستاذ تعليم عالي في المالية والمحاسبة ومديرة المعهد العالي لإدارة الأعمال بجامعة صفاقس، تونس.

**. طالب دكتوراه في المحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس.

The Impact of Applying International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) on the Quality of Financial Reports in Jordan

*Prof. Yasra Munif

** Ahmed Mustafa Badran Al-Ali

*. Department of Accounting, Faculty of Economics and Management, University of Sfax, Tunisia.

**. PhD Student, Department of Accounting, Faculty of Economics and Management, University of Sfax, Tunisia.

تاريخ قبول البحث: 2025 / 2 / 27

تاريخ إرسال البحث: 2025 / 1 / 15

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية، وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد على عينة بلغت حوالي 30% من الموظفين العاملين في وزارة المالية وديوان المحاسبة الأردني ودائرة الموازنة العامة والبنك المركزي الأردني ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (282 استبانة)، نجد أن للمعايير الدولية للقطاع العام (معيّار رقم 1): عرض البيانات المالية، معيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة، معيار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام، ومعيّار رقم (41): الأدوات المالية) أثر كبير على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية محل الدراسة. ويمكن القول إن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام قد ساهم إلى حد ما في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية، وقد تحقق ذلك من خلال توحيد المعايير المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية والمعلومات المالية وتحسين الإدارة المالية واتخاذ القرار وتعزيز الثقة في الأداء المالي للمؤسسات، ومع الاستمرار في تبني وتطوير هذه المعايير، يمكن توقع المزيد من التحسن في مجال التقارير المالية والمحاسبة للقطاع العام في الأردن.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، البنك المركزي الأردني، جودة التقارير المالية.

Abstract

This study addresses the impact of international public sector accounting standards on the quality of financial reports in Jordanian economic institutions. Using a multiple regression model on a sample of about 30% of employees working in the Ministry of Finance, the Jordanian Audit Bureau, the General Budget Department, the Central Bank of Jordan, and the Ministry of Planning and International Cooperation (282 questionnaires), we find that international public sector standards (Standard No. (1): Presentation of Financial Statements, Standard No. (6): Consolidated and Detailed Financial Statements, Standard No. (22): Disclosure of Financial Information about the Public Sector, and Standard No. (41): Financial Instruments) have a significant impact on the quality of financial reports in the Jordanian economic institutions under study.

It can be said that the adoption of international public sector accounting standards has contributed to some extent to improving the quality of financial reports in Jordanian economic institutions.

This was achieved by unifying accounting standards, improving the quality of financial reports and financial information, improving financial management and decision-making, and enhancing confidence in the financial performance of institutions. With the continued adoption and development of these standards, further improvement in the field of financial reporting and accounting for the public sector in Jordan can be expected.

Keywords: International Public Sector Accounting Standards, Central Bank of Jordan, Quality of Financial Reports.

1. مقدمة

إن جودة التقارير المالية تشكل مصدر قلق رئيسي ليس فقط للمستخدمين النهائيين ولكن للمجتمع بأكمله لأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي قد يكون لها تأثير كبير. وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في سلسلة من حالات فشل العديد من الشركات، وبشكل عام من خلال الظروف الاقتصادية التي خلقها الركود الاقتصادي الأخير. ونتيجة للطلب المتزايد على مزيد من الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة، قررت معظم الحكومات في جميع أنحاء العالم إصلاح أنظمة وعمليات إدارة المالية الحكومية. وقد أكدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة وجائحة كورونا والقيود المالية الشديدة التي تواجهها العديد من الحكومات على الحاجة إلى قيام الحكومات بالإبلاغ بشفافية عن جميع أصولها والتزاماتها (Schmidhuber et al., 2022). هدفت معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إلى توليد معلومات مالية أكثر قابلية للمقارنة عبر الحدود الوطنية وتقليل الاختلافات في مبادئ المحاسبة المحلية المقبولة عمومًا في البلدان (Babatunde, 2017). علاوة على ذلك، يهدف تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إلى تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات موثوقة حول الأصول والخصوم والنفقات. كما شكل إدخال معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام جزءاً مهماً من إصلاحات القطاع العام، وهو يشكل محور الثورة العالمية في المحاسبة الحكومية، واستجابة للدعوات إلى مزيد من المساءلة والشفافية المالية الحكومية (Opanyi, 2016). وبالتالي، أصبحت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمثابة معايير دولية فعلية لتقييم ممارسات المحاسبة الحكومية في جميع أنحاء العالم.

2. مشكلة الدراسة

تعتبر البيئة المحاسبية في الأردن ضيقة ومحدودة للغاية. وقد سعى صانعو القرار إلى سد الثغرات في البيئة المحاسبية الضعيفة من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتعزيز الشراكة المتوسطة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولجأ الأردن إلى الانخراط في الاقتصاد العالمي من خلال الانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق. واعتمد الأردن المعايير الدولية للمحاسبة

والتدقيق، فخرج من الدائرة الضيقة لمتطلبات المحاسبة والتدقيق إلى الساحة الدولية، وانعكس ذلك على جودة البيانات المالية الصادرة عن الشركات الأردنية.

تكمن مشكلة الدراسة بصورة أساسية من خلال مجموعة التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني بشكل عام، ومن تلك التحديات التغيرات البيئية المتسارعة، وهو الأمر الذي استدعى إيجاد آليات للاستجابة لتلك التحديات عبر تعزيز العمل في جميع الأصعدة وبكفاءة عالية ووفقاً لما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاسبة المالية التي تخص القطاع العام، إذ إن الفجوة التي لا يمكن إنكارها بين واقع النظام المحاسبي المطبق في الأردن والمعايير التي يتطلبها السوق الدولي استدعت التركيز على هذه المسألة وعلى جودة التقارير المالية من خلال هذه الدراسة. لذلك تبلورت فلسفة البحث من خلال دراسة أثر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على جودة التقارير المالية. كما تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات من خلال العمل الميداني التحليلي في المؤسسات الاقتصادية الأردنية (وزارة المالية، ديوان المحاسبة الأردني، دائرة الموازنة العامة، البنك المركزي الأردني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، ويمكن بيان أسئلة البحث على النحو التالي:

هل يوجد أثر للمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الأردنية؟

3. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل عام في أي بلد، وجعل مؤسساته الحكومية تنافس على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتتبع أهمية هذه الدراسة من ضرورة المنافسة على كافة المستويات. كما ترتبط أهمية هذه الدراسة بالآثار المتوقعة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على جميع الأطراف المعنية في السوق الأردني، والتي ستساعد أيضاً على مراقبة الأداء وتعزيز الضوابط الداخلية في القطاع العام، وتوسيع نطاق العمليات، وتوجيه وتنظيم العمليات

استناداً إلى أدلة علمية ووفقاً لأعلى مستوى من مؤشرات الكفاءة الاقتصادية. وسيؤدي ذلك إلى تطوير نظام أكثر كفاءة وفعالية.

4. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف لهذه الدراسة في بيان أثر تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على جودة التقارير المالية ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر تبني المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيّار رقم (1): عرض البيانات المالية) على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الأردنية؟
2. بيان أثر تبني المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيّار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة) على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الأردنية؟
3. توضيح أثر تبني المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيّار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام) على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الأردنية؟
4. معرفة أثر تبني المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيّار رقم (41): الأدوات المالية) على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الأردنية؟

5. الإطار النظري

• معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

لقد قامت دول العالم على مر السنين بتحديد وتعيين معايير التقارير المالية في أراضيها. ومع ذلك، فقد جلبت العولمة تعاوناً متزايداً، من خلال التجارة الدولية والتبادل التجاري بين البلدان، وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى زيادة التوحيد في المعايير التي توجه البيانات المالية بحيث تظل هذه البيانات مفهومة وتجمع نفس المعلومات للمستخدمين في جميع أنحاء العالم. كانت الحاجة إلى تطوير معايير المحاسبة الموحدة

هي المحرك الأساسي لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لإعداد التقارير المالية للقطاع العام (قمو، 2022).

يشير مصطلح معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) إلى التوصيات التي قدمها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) تحت رعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (Babatunde, 2017). وتعرف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) بأنها هي معايير تحكم متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث في البيانات المالية للأغراض العامة (Schmidhuber et al., 2022). ويعود أصل تطوير (IPSAS) إلى مهنة المحاسبة كوسيلة لتحسين الشفافية والمساءلة للحكومات ووكالاتها من خلال تحسين وتوحيد التقارير المالية (Brusca & Martínez, 2016).

يصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام التي تتعامل مع التقارير المالية على أساس النقد وأساس الاستحقاق المحاسبي (عوراي وبن شعيب، 2022). من المثالي أن تتبنى جميع التقارير المالية العامة التقارير المالية على أساس الاستحقاق. ومع ذلك، أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) بأن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أساس النقد هو هدف وسيط أكثر واقعية بالنسبة للعديد من الحكومات (Polzer et al., 2022). إن الدور الأساسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام هو ضمان أن تكون البيانات المالية المنشورة موحدة في المحتوى والشكل وتنتقل بدقة ما تدعي نقله مما يؤدي إلى تقييمات أفضل لقرارات تخصيص الموارد التي تتخذها الحكومات، وبالتالي زيادة الشفافية والمساءلة (المصاروي، 2019). تم في هذه الدراسة التركيز على بعض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) والتي لها ارتباط في اعداد القوائم المالية وهذه المعايير هي:

1- معيار رقم (1): عرض البيانات المالية: يحدد معيار IPSAS رقم (1) المبادئ والإرشادات الأساسية التي يجب على كيانات القطاع العام اتباعها عند إعداد وتقديم بياناتها المالية. كما يركز المعيار على

ضمان أن البيانات المالية توفر معلومات ذات صلة وموثوقة تلبي احتياجات مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين، ودافعي الضرائب، والمنظمات الدولية (Schmidthuber et al., 2022).
 2- معيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة: يركز المعيار رقم (6) في معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على القوائم المالية الموحدة والمفصلة، ويتناول متطلبات التقارير المالية للمؤسسات التي تسيطر على شركة تابعة واحدة أو أكثر. ويتلخص جوهر هذا المعيار في ضمان تقديم كيانات القطاع العام لموقفها المالي وأدائها بطريقة شاملة تعكس أنشطتها الاقتصادية (Polzer et al., 2022).

3- معيار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام: يؤكد المعيار رقم (22) على أهمية تقديم إفصاح مالي شامل وذو صلة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المواطنين والمسؤولين الحكوميين والأطراف المهتمة الأخرى. ويهدف المعيار إلى ضمان أن البيانات المالية للكيانات التابعة للقطاع العام توفر تمثيلاً واضحاً ودقيقاً لموقفها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية (Boolaky Doorgakunt et al., 2022).

4- معيار رقم (41): الأدوات المالية: يعمل المعيار رقم (41) كدليل شامل للاعتراف بالأدوات المالية وقياسها وتقديمها والإفصاح عنها في البيانات المالية للكيانات التابعة للقطاع العام. تشمل الأدوات المالية مجموعة واسعة من الأصول والخصوم، بما في ذلك النقد والقروض والاستثمارات والمستحقات التجارية والمشتقات. من خلال تحديد المبادئ المحاسبية لهذه الأدوات، يهدف المعيار رقم (41) إلى تحسين وضوح وقابلية مقارنة التقارير المالية، مما يساعد في نهاية المطاف أصحاب المصلحة على فهم الوضع المالي والأداء للكيانات التابعة للقطاع العام (Olanrewaju, 2016).

• جودة التقارير المالية

أن التقارير المالية هي عملية توصيل البيانات المالية والمعلومات ذات الصلة من مؤسسة تجارية إلى أطراف ثالثة (مستخدمين خارجيين). والهدف الرئيسي من التقارير المالية هو توفير معلومات عالية الجودة عن الكيانات المبلغة، والتي يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة (مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، 2010). ويمكن أن يؤثر هذا بشكل إيجابي على مقدمي رأس المال الحاليين والمحتملين وأصحاب القرار الآخرين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية؛ (الاستثمارات، وقرارات الائتمان، وتخصيص

الموارد) التي قد تعزز كفاءة أسواق رأس المال بشكل عام (مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، 2008؛ 2010). كما يوفر معلومات حول فعالية الإدارة في استخدام الموارد وإدارة المؤسسة، والمساءلة تتجاوز الحدود الضيقة للمسؤولية القانونية للشركات تجاه المساهمين. ومن الواضح أنها تشمل مصالح الأشخاص بخلاف المساهمين الحاليين (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، 1978).

إن جودة التقارير المالية هي الدقة التي تنقل بها التقارير المالية المعلومات حول عمليات الشركات والمؤسسات. والواقع أن العديد من التعريفات لجودة التقارير المالية تُعرّف بناءً على أهداف كل بحث. على سبيل المثال؛ يعرّف أبوت وآخرون (2016) جودة التقارير المالية بأنها "المدى الذي توفر فيه البيانات المالية معلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الأساسي والموقف المالي". وينص مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في العام (2008) على أن "الهدف من التقارير المالية هو توفير معلومات مالية عن الكيان المقدم للتقارير تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين في الأسهم والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات بصفتهم مقدمي رأس المال". ويعرّف معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) في العام (1970) الغرض من المحاسبة المالية والبيانات المالية بأنه "توفير معلومات مالية كمية عن مؤسسة تجارية مفيدة لمستخدمي البيانات".

ومع ذلك، فإن دور التقارير المالية أوسع ويهدف إلى توفير معلومات مالية ومعلومات أخرى منصفة تعمل جنباً إلى جنب مع معلومات من مصادر أخرى على تسهيل الأداء الفعال لرأس المال والأسواق الأخرى وتساعد في التخصيص الفعال للموارد النادرة في الاقتصاد (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، 1978). وبالتالي فإن مفهوم جودة التقارير المالية واسع ويشمل الإفصاحات عن المعلومات المالية والمعلومات غير المالية المفيدة لاتخاذ القرار. كما يجب أن تلبّي التقارير المالية معايير نوعية معينة لتجنب الجودة الرديئة وتحقيق غرضها. في حين خلص كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية في إطارهما المفاهيمي إلى أن الجودة العالية تتحقق من خلال الالتزام بالخصائص الموضوعية والنوعية لمعلومات التقارير المالية (معايير المحاسبة الدولية IASB، 2008 و 2010). الخصائص النوعية هي "السمات التي تجعل المعلومات المالية مفيدة" (معايير المحاسبة الدولية IASB، 2008). ومع ذلك، فإن توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرار محدود بقيود شاملة واحدة: يجب تبرير تكاليف

الإبلاغ عن المعلومات بفوائدها (معايير المحاسبة الدولية IASB، 2010). أن الخصائص النوعية المختلفة التي تمت دراستها هي كما يلي:

- إن الملاءمة هي الإمكانية التي تمتلكها المعلومات لإحداث فرق في القرارات التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومات. "إن المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما" (معايير المحاسبة الدولية IASB، 2010). وبالتالي فإن المعلومات المبلغ عنها مفيدة فقط إذا كانت تتعلق بالقضايا التي تهتم المستخدمين بشكل أساسي.
- لتقديم تمثيل دقيق للظواهر الاقتصادية، يجب أن تكون التقارير السنوية كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء الجوهرية (معايير المحاسبة الدولية IASB، 2010). والظواهر التي يجب تقديمها هي "الموارد الاقتصادية والالتزامات والمعاملات والأحداث التي تغير تلك الموارد والالتزامات" (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، 1980).
- القابلية للفهم؛ يمكن فهم المعلومات بشكل أفضل إذا تم تصنيفها وتوصيفها وتقديمها بوضوح ودقة. إن المعلومات التي تتمتع بهذه الصفات تمكن المستخدم من فهم معناها الدقيق (معايير المحاسبة الدولية IASB، 2008). أما المعلومات التي لا يفهمها المستخدمون فهي ليست مفيدة حتى لو كانت ذات صلة.
- القابلية للمقارنة هي جودة المعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية. يتضمن ذلك الاتساق الذي يشير إلى استخدام نفس السياسات والإجراءات المحاسبية، إما من فترة إلى أخرى داخل الكيان أو في فترة واحدة عبر الكيانات (معايير المحاسبة الدولية IASB، 2010).
- يعني التوقيت أن المعلومات تصبح متاحة لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات. يشير التوقيت إلى مقدار الوقت الذي يستغرقه جعل المعلومات معروفة للآخرين، وهو مرتبط بفائدة القرار بشكل عام (معايير المحاسبة الدولية IASB، 2010).
- العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وجودة التقارير المالية

أن الوظيفة الأساسية للمعايير المحاسبية هي توفير الاتفاق حول مدى أهمية المعاملات التجارية التي يجب تنفيذها. وفقاً لأوبانيي (2016) إذا لم يتم إعداد التقارير المحاسبية وفقاً للمعايير، فإن معنى المقارنات بين

الأداء في فترات زمنية مختلفة والأداء بين الكيانات يكاد يكون مستحيلاً. يقترح كريستيانس وآخرون (2015) أنه يمكن تحسين جودة المحاسبة من خلال التخلص من أساليب المحاسبة البديلة التي تعكس أداء الشركة بشكل أقل ويستخدمها المديرون لإدارة الأرباح. بشكل عام، الأدلة على التبني الطوعي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المحاسبة مختلطة، ومع ذلك، هناك جودة محاسبية أفضل نسبياً بين الشركات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (رزوقي ومشجل، 2020).

ومن خلال القضاء على العديد من الاختلافات الدولية في معايير المحاسبة وتوحيد صيغ إعداد التقارير، فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تلغي العديد من التعديلات التي كان المحللون يجرونها تاريخياً من أجل جعل المعلومات المالية للشركات أكثر قابلية للمقارنة على المستوى الدولي. وبالتالي فإن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد يجعل من الأقل تكلفة على المستثمرين مقارنة الشركات عبر الأسواق والبلدان (منصور، 2023). وعلى هذا فإن مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية من شأنها أن تحل مشكلة الوكالة في قطاع الشركات، وتقلل من عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين و/أو تخفض مخاطر التقدير من خلال زيادة القدرة على المقارنة بين الشركات ذات الجودة المنخفضة والأعلى (Obara & Nangih, 2017). وعلى هذا فإن الحد من الاختلافات الدولية في المعايير المحاسبية يساعد إلى حد ما في تيسير التكامل الدولي لأسواق رأس المال من خلال إزالة الحواجز أمام عمليات الاستحواذ والبيع المختلط، والتي من الناحية النظرية سوف تكافئ المستثمرين بزيادة علاوات الاستحواذ (Filos & Gkouma, 2022).

وأخيراً، فإن تحسين معايير المحاسبة يجعل الأرباح المبلغ عنها أقل وضوحاً وأكثر دقة، وبالتالي أكثر ارتباطاً بالقيمة" (Olaoye & Talabi, 2018). كما أن ذلك من شأنه أن يجعل التنبؤ بالأرباح أسهل ويحسن دقة توقعات المحللين المتوسطين. ويعتقد بيريدوغو (2021) على العكس من ذلك أن المديرين في أنظمة التقارير ذات الجودة المنخفضة قادرون على "تنعيم" الأرباح المبلغ عنها لتلبية مجموعة متنوعة من الأهداف، مثل الحد من تقلب تعويضاتهم، والحد من تقلب المدفوعات لأصحاب المصلحة الآخرين (وخاصة مكافآت الموظفين وأرباح الأسهم)، وخفض الضرائب على الشركات، وتجنب الاعتراف بالخسائر.

6. فرضيات الدراسة

من خلال الإطار النظري ومراجعة الأدبيات، يمكن صياغة الفرضيات التي ستتناولها الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى (H01): لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الأردنية. وتتنبق من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى (H01-1): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيّار رقم (1): عرض البيانات المالية) على جودة التقارير المالية لدى المؤسسة الاقتصادية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية (H01-4): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيّار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة) على جودة التقارير المالية لدى المؤسسة الاقتصادية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة (H001-3): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيّار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام) على جودة التقارير المالية لدى المؤسسة الاقتصادية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة (H01-4): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيّار رقم (41): الأدوات المالية) على جودة التقارير المالية لدى المؤسسة الاقتصادية الأردنية.

7. منهجية الدراسة

في هذه الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي لفحص أثر تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (معيّار رقم (1): عرض البيانات المالية، معيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة، معيار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام، ومعيّار رقم (41): الأدوات المالية) على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

بالإضافة الى ذلك، تم الحصول على البيانات من خلال إجراء مقابلات منظمة مع المحاسبين والمديرين من المؤسسات الاقتصادية الأردنية وتوزيع الاستبيان على هذه العينة. يبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية الأردنية المتمثلة في هذه الدراسة نحو (4) مؤسسات حكومية وهي (وزارة المالية، ديوان المحاسبة الأردني، دائرة الموازنة العامة، البنك المركزي الأردني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي) وبلغ عدد الموظفين الماليين في هذه المؤسسات نحو (940) موظفًا في هذه المؤسسات هم عدد المحاسبين والمديرين الذين يشكلون عينة هذه (282) استبيانًا، وهو ما يعادل 30% من الموظفين الماليين في هذه المؤسسات. نستخدم برنامج SPSS الإصدار 27 لتنفيذ تحليل الانحدار للوصول الى نتائج الدراسة.

8. النتائج ومناقشتها

يحلل هذا الجزء من الدراسة خصائص العينة التي تم استخدامها في الدراسة من خلال استخدام الاختبارات المعلمية وغير المعلمية. كما يناقش الأدوات المستخدمة مثل اختبار الاستقرار واختبار ملائمة البيانات المستخدمة بالإضافة إلى اختبار الفرضيات المرتبطة بنموذج الدراسة، مع التعليق على نتيجة الدراسة بالنظر إلى الظروف التي واجهتها والآثار المترتبة عليها. وفيما يلي أهم هذه الاختبارات:

1. اختبار الاستقرار (الموثوقية):

تم استخدام اختبار كرونباخ (ألفا كرونباخ) لتقييم ثبات هذه الدراسة، ووفقاً لاختبار ألفا كرونباخ نظرياً، إذا كان معامل ألفا كرونباخ أعلى من (0.700) فهذا يعني ثبات أداة الدراسة (Bujang, 2018)، والجدول رقم (1) يوضح نتائج اختبار الاستقرار (الموثوقية).

الجدول رقم (1): اختبار الاستقرار (الموثوقية)

المتغير	عدد الفقرات	معاملات ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)
معيّار رقم (1): عرض البيانات المالية (PFS)	5	0.812
معيّار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS)	5	0.806
معيّار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام (DFIPS)	5	0.799
معيّار رقم (41): الأدوات المالية (FI)	5	0.770
جودة التقارير المالية (FRQ)	10	0.836

المصدر: تم إعداد هذه النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.27)

أشارت الإحصائيات إلى أن قيم معاملات ألفا كرونباخ لمدى دقة الدراسة الحالية تقع في النطاق من (0.770) إلى (0.836) وهذا أعلى من المفهوم النظري لقيمة معيار الثبات (0.700) ويرى الباحث أن هذه القيم مقبولة مما يدل على ثبات دقة الدراسة.

2. اختبارات مدى ملائمة بيانات الدراسة:

تم التحقق من ملائمة البيانات المستخدمة في الدراسة من خلال تطبيق متطلبات تحليل الانحدار الخطي والاختبارات اللازمة لحساب معاملات نموذج الدراسة، ولهذا الغرض تم إجراء اختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation) واختبار التوزيع الطبيعي (Normality).

وللتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار دوربن واتسون (Durbin -Watson) وتتراوح قيم هذا الاختبار بين القيمة (0) وأقل من القيمة (4) وطبقاً لنظرية هذا الاختبار فإذا كانت قيمة هذا الاختبار مساوية أو قريبة من (2) فإن مسألة الارتباط الذاتي بين بيانات الدراسة والفرضيات مرفوضة (Turner, 2020)، والجدول (2) يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Durbin -Watson).

الجدول رقم (2): يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Durbin -Watson)

الفرضيات	اختبار Durbin-Watson	النتيجة
الفرضية الرئيسية الأولى (H_{01})	1.913	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية الفرعية الأولى (H_{01-}) (1)	1.844	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية الفرعية الثانية (H_{01-}) (2)	1.897	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية الفرعية الثالثة (H_{01-}) (3)	1.905	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية الفرعية الرابعة (H_{01-}) (4)	1.935	لا يوجد ارتباط ذاتي

المصدر: تم إعداد هذه النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.27)

وتشير نتائج اختبار دوربين واتسون (Durbin-Watson) إلى أن جميع الفرضيات قريبة من (2)، مما يدل على أن جميع بيانات البحث خالية من مشكلة الارتباط الذاتي، وأنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية في نموذج الانحدار لهذه الدراسة.

كما تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (Normality) من خلال استخراج قيم كل من سمات المتغيرات لمعاملات التفرطح والالتواء والجدول رقم (3) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normality)

المتغيرات	معامل التفرطح (kurtosis)	معامل الالتواء (Skewness)
-----------	-----------------------------	------------------------------

-0.124	-0.727	معيّار رقم (1): عرض البيانات المالية (PFS)
-0.361	-0.458	معيّار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS)
-0.416	-0.122	معيّار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام (DFIPS)
-0.954	-0.171	معيّار رقم (41): الأدوات المالية (FI)
-0.093	-0.353	جودة التقارير المالية (FRQ)

المصدر: تم إعداد هذه النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.27)

أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن قيم إحصائيات اختبار التفرطح والالتواء لجميع المتغيرات في الدراسة كانت أقل من (2) وقريبة من الصفر، في حين يثبت هذا أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي. وبالإستناد إلى نظرية النزعة المركزية التي تنص على أنه إذا كان حجم العينة لأي دراسة ($n > 30$) مشاهدة ولديه وسط حسابي (μ) وتباين (σ^2)، فإن توزيع المعاينة للوسط الحسابي تكون قريبه من التوزيع الطبيعي (Rajasekar, 2017).

3. الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

في هذا الجزء تم وصف البيانات الديموغرافية الوصفية لجميع أفراد عينة الدراسة: (النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة العملية)، وفيما يلي ملخص للنتائج الإحصائية الوصفية للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

- أن نسبة الإناث في عينة الدراسة بأكملها هي الأعلى حيث بلغت نسبتهن حوالي (52.4%)، بينما بلغت نسبة الذكور حوالي (47.6%) من إجمالي عينة الدراسة المستهدفة.
- أظهرت النتائج أن 28.1% من إجمالي عينة الدراسة تراوحت أعمارهم بين (30-41)، بينما تراوحت أعمار 27% من إجمالي عينة الدراسة بين (42-53)، وتراوحت أعمار 14.4% من إجمالي عينة الدراسة بين (54 سنة فأكثر). والجدير بالذكر أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة كانت في الفئة العمرية (18-29)، حيث مثلت 30.8% من إجمالي عينة الدراسة.

- أظهرت النتائج أن 64.9% من إجمالي عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، بينما 27.6% من إجمالي عينة الدراسة يحملون درجة الدراسات العليا، بينما 7.6% من إجمالي عينة الدراسة يحملون درجة الدبلوم، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تركز تعييناتها في الوظائف على حاملي الشهادات الجامعية (البكالوريوس).
- أظهرت النتائج أن 25.9% من إجمالي عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة تتراوح بين 11-16 سنة، بينما 20% من إجمالي عينة الدراسة لديهم خبرة تتراوح بين 5-10 سنوات، و 18.4% من إجمالي عينة الدراسة لديهم خبرة تتراوح بين 17-22 سنة، بينما 8.6% من إجمالي عينة الدراسة لديهم خبرة 23 سنة فأكثر، ويتضح من النتائج أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة أقل من 5 سنوات، حيث بلغت 27% من إجمالي عينة الدراسة.

9. نتائج فرضيات الدراسة

وفي هذا الجزء سيتم استعراض نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بنموذج الدراسة، ويمكن توضيح النتائج على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى (H_{01}): لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار نموذج الدراسة

dependent variable	Model summary		ANOVA			Table of transactions				
	R	R ²	F	Df	Sig	Items	B	Stand. error	T	Sig.
FRQ	6450.	4160.	245.49	4	0.00	<i>a</i>	0.522	0.263	1.990	*0.04
				277		PFS	0.316	0.063	5.014	*0.00
				281		CDFS	0.167	0.056	2.963	*0.00
						DFIPS	90.26	0.064	4.198	*0.00
						FI	0.407	0.061	6.641	*0.00

المصدر: تم إعداد هذه النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.27).

*. تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

أظهرت نتائج في الجدول رقم (4) أن قيم تأثير أبعاد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الممثلة بـ (معيار رقم (1): عرض البيانات المالية (PFS)، ومعيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS)، ومعيار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام (DFIPS)، ومعيار رقم (41): الأدوات المالية (FI) على جودة التقارير المالية المتمثل في المؤسسات الاقتصادية الأردنية تم التعبير عنها بمعامل بيتا (B)، حيث تعتبر قيمة العلاقة هذه ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية مرتبطة (0.000) > 0.05 ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة المتمثلة بوجود هناك علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بأبعاده مجتمعة على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية. ويمكن كتابة معادلة العلاقة هذه على النحو التالي:

$$DFIPS_{it} + 0.407 FI_{it} + e_{it} 9FRQ_{it} = 0.552 + 0.316 PFS_{it} + 0.167 CDFS_{it} + 0.26$$

اختبار الفرضية الفرعية الأولى $H_{01.1}$: لا يوجد هناك علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعيار رقم (1): عرض البيانات المالية على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

يلاحظ من الجدول (4) أن قيمة علاقة وتأثير معيار رقم (1): عرض البيانات المالية (PFS) على جودة التقارير المالية (FRQ) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية تم التعبير عنها بمعامل بيتا (B)، حيث بلغت قيمة التأثير (0.316)، وتعتبر قيمة العلاقة هذه ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية مصاحبة (0.000) > 0.05 ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعيار رقم (1): عرض البيانات المالية على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية $H_{01.2}$: لا يوجد هناك علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) معيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

يلاحظ من الجدول (4) أن قيمة علاقة وتأثير معيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS) على جودة التقارير المالية (FRQ) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية تم التعبير عنها بمعامل بيتا (B)، حيث بلغت قيمة التأثير (0.167)، وتعتبر قيمة العلاقة هذه ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية مصاحبة ($0.000 < 0.05$)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هناك علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ومعيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة $H_{01.3}$: لا يوجد هناك علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) معيار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

يلاحظ من الجدول (4) أن قيمة معيار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام (DFIPS) على جودة التقارير المالية (FRQ) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية تم التعبير عنها بمعامل بيتا (B)، حيث بلغت قيمة التأثير (0.269)، وتعتبر قيمة علاقة وتأثير هذه ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية مصاحبة ($0.000 < 0.05$)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هناك علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) معيار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة $H_{01.4}$: لا يوجد هناك علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعيار رقم (41): الأدوات المالية على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

يلاحظ من الجدول (4) أن قيمة علاقة وتأثير لمعيار رقم (41): الأدوات المالية (FI) على جودة التقارير المالية (FRQ) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية تم التعبير عنها بمعامل بيتا (B)، حيث بلغت قيمة التأثير (0.407)، وتعتبر قيمة العلاقة والتأثير هذه ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية مصاحبة (0.000) > 0.05 ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الرابعة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعيار رقم (41): الأدوات المالية (FI) على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

10. الخاتمة

تعتبر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تطوراً هاماً في مجال المحاسبة الحكومية والعامّة في الأردن. وقد تم في هذه الدراسة بيان تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية (وزارة المالية، ديوان المحاسبة الأردني، دائرة الموازنة العامة، البنك المركزي الأردني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي). وتشمل أبعاد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام التي تم فحصها في الدراسة هي (معيار رقم 1): عرض البيانات المالية، معيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة، معيار رقم (22): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام، ومعيار رقم (41): الأدوات المالية). ومن خلال مراجعة شاملة للأدبيات، اكتسبنا رؤية قيمة حول أهمية هذه الدراسة في تحديد تأثير معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية. وقد أظهرت الدراسة أن تبني هذه المعايير قد أسهم في تحسين التقارير المالية وجودتها في المؤسسات الاقتصادية الأردنية. كما تم تحقيق هذا التأثير الإيجابي من خلال تحقيق العديد من الفوائد والتحسينات في مجال التقارير المالية والمحاسبة للقطاع العام في الأردن. يمكن تلخيص هذه الفوائد والتحسينات في النقاط التالية:

أولاً، أدت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى توحيد المعايير المحاسبية والتقارير المالية في الأردن. كان هناك تشتت واضح في المعايير المحاسبية السابقة التي كانت تستخدم في القطاع العام، مما أدى إلى صعوبة في فهم وتحليل التقارير المالية والمقارنة بين المؤسسات. ومع تبني المعايير الدولية، تم توحيد المفاهيم والمبادئ المحاسبية، مما ساهم في تسهيل فهم التقارير المالية وتحليلها والمقارنة بين المؤسسات المختلفة.

ثانياً، أدت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى تحسين جودة التقارير المالية والمعلومات المالية في الأردن. قبل تبني هذه المعايير، كان هناك نقص في الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الأردنية. ومع تطبيق المعايير الدولية، تم تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، حيث تم توفير معلومات أكثر دقة وموثوقية للمستثمرين والجمهور عمومًا. كما أدت هذه المعايير إلى تعزيز الالتزام بمبادئ المحاسبة الواضحة والموثوقية في تقديم المعلومات المالية.

ثالثاً، أدت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى تحسين الإدارة المالية واتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية الأردنية. فبفضل هذه المعايير، تم توفير معلومات مالية أكثر دقة وشمولية، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات المالية الهامة. كما أدت هذه المعايير إلى تحسين الرقابة المالية والتدقيق الداخلي في المؤسسات، مما يحد من فرص الفساد المالي والاحتيال.

رابعاً، أدت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى تعزيز الثقة في الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الأردنية. قبل تبني هذه المعايير، كان هناك قلة في الثقة بين المستثمرين والجمهور في التقارير المالية والأداء المالي للمؤسسات. ومع تطبيق المعايير الدولية، تم تحسين مستوى الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، مما أدى إلى زيادة الثقة بين المستثمرين والجمهور وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات.

بشكل عام، لابد من اجراء إصلاحات إدارة مالية عامة أكثر لكي تعمل على تحسين إدارة المالية العامة بشكل أكبر مثل تعديل قوانين الميزانية والآليات المالية للكيانات العامة من خلال منح المزيد من الاستقلالية والتقدير لوحدة الإنفاق حتى يتمكن مديرو وحدات الإنفاق من إدارة وحداتهم الخاصة، وتحسين المزيد من الميزانيات متوسطة الأجل والأداء والتخصيصات متوسطة الأجل لتوفير معلومات عن المخرجات والنتائج

والتأثيرات للمحاسبة لأن المحاسبة القائمة على الاستحقاق تعترف بالأصول والخصوم قصيرة الأجل والأخرى طويلة الأجل مثل الالتزامات المستقبلية وتأثيرات المعاملات. وبالتالي من خلال زيادة البيانات المالية عن المعاملات والأحداث الماضية لتمكين المحاسبة المالية الحكومية من توفير فحص واقعي ضد التوقعات والخطط المستقبلية الأكثر مضاربة في الميزانية.

ختامًا، يمكن القول بأن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام قد أسهم بعض الشيء في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية. وقد تم تحقيق ذلك من خلال توحيد المعايير المحاسبية، وتحسين جودة التقارير المالية والمعلومات المالية، وتحسين الإدارة المالية واتخاذ القرار، وتعزيز الثقة في الأداء المالي للمؤسسات. ومع استمرار تبني هذه المعايير وتطويرها، يمكن توقع مزيد من التحسين في مجال التقارير المالية والمحاسبة للقطاع العام في الأردن.

11. المراجع

• المراجع العربية

رزوقي، عمار محي ومشجل، هاني حميد. (2020). تكييف النظام المحاسبي الحكومي لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (37)، المجلد (12)، ص ص: 363-392.

عوراي، يمينه وبن شعيب، فتيحة. (2022). التوجه نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام-الأهمية والمتطلبات، أطروحة جامعية غير منشورة، جامعة ابن خلدون-تيارت.

قمو، آسية (2022). المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كضرورة لتوحيد ممارسات المحاسبة العمومية وحماية المال العام. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد (7)، المجلد (2)، ص ص: 23-40.

المصاروي، هيثم (2019). دراسة تحليلية نقدية لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام باستخدام النظرية المؤسسية ونظرية الشبكات الاقتصادية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (13)، المجلد (1)، ص ص: 277-351.

منصور، مهند حماد صالح. (2023). دور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في دعم وتعزيز المساءلة والشفافية في الوحدات الحكومية العراقية-دراسة استكشافية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد (7)، المجلد (1)، ص ص: 155-196.

• المراجع الأجنبية

- Babatunde, S. A. (2017). Implementing international public sector accounting standards in Nigeria: issues and challenges. *International Journal of Business, Economics and Law*, 12(1), 52-61.
- Beredugo, S. B. (2021). International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) Implementation and Financial Reporting: Issues and Challenges in South-East Nigeria. *Journal of Accounting and Taxation*, 1(1), 1-11.
- Boolaky Doorgakunt, L. D., Omoteso, K., Mirosea, N., & Boolaky, P. K. (2022). Revisiting international public sector accounting standards adoption in developing countries. *International Journal of Public Administration*, 45(13), 948-963.
- Brusca, I., & Martínez, J. C. (2016). Adopting International Public Sector Accounting Standards: a challenge for modernizing and harmonizing public sector accounting. *International Review of Administrative Sciences*, 82(4), 724-744.
- Bujang, M. A., Omar, E. D., & Baharum, N. A. (2018). A review on sample size determination for Cronbach's alpha test: a simple guide for researchers. *The Malaysian journal of medical sciences: MJMS*, 25(6), 85.
- Christiaens, J., Vanhee, C., Manes-Rossi, F., Aversano, N., & Van Cauwenberge, P. (2015). The effect of IPSAS on reforming governmental financial reporting: An international comparison. *International Review of Administrative Sciences*, 81(1), 158-177.
- Filos, J., & Gkouma, O. G. (2022). Assessing the impact of IPSAS on financial reporting and public management in Greece. *SPOUDAI Journal of Economics and Business*, 72(1-2), 56-79.
- Obara, L. C., & Nangih, E. (2017). International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) Adoption and Governmental Financial Reporting in Nigeria-An Empirical Investigation. *Journal of Advance in Social Science and Humanities ISSN*, 2395, 6542.
- Olanrewaju, B. E. (2016). THE IMPACTS OF INTERNATIONAL PUBLIC SECTOR ACCOUNTING STANDARDS IN THE NIGERIAN PUBLIC SECTOR. *International Journal of Advanced Academic Research, Social & Management Sciences*, 2(7), 15-33.
- Opanyi, R. O. (2016). The effect of adoption of international public sector accounting standards on quality of financial reports in public sector in Kenya. *European Scientific Journal*, 12(28), 161-187.
- Polzer, T., Grossi, G., & Reichard, C. (2022, January). Implementation of the international public sector accounting standards in Europe. Variations on a global theme. In *Accounting Forum* (Vol. 46, No. 1, pp. 57-82). Routledge.

Polzer, T., Grossi, G., & Reichard, C. (2022, January). Implementation of the international public sector accounting standards in Europe. Variations on a global theme. In Accounting Forum (Vol. 46, No. 1, pp. 57-82). Routledge.

Rajasekar, S., Bangera, R. K., & Sekaran, P. (2017). Inter-rater and intra-rater reliability of a movement control test in shoulder. Journal of Bodywork and Movement Therapies, 21(3), 739-742.

Schmidhuber, L., Hilgers, D., & Hofmann, S. (2022). International Public Sector Accounting Standards (IPSASs): A systematic literature review and future research agenda. Financial Accountability & Management, 38(1), 119-142.

Schmidhuber, L., Hilgers, D., & Hofmann, S. (2022). International Public Sector Accounting Standards (IPSASs): A systematic literature review and future research agenda. Financial Accountability & Management, 38(1), 119-142.

Turner, P. (2020). Critical values for the Durbin-Watson test in large samples. Applied Economics Letters, 27(18), 1495-1499.